دور الجهاز المصرفي الأردني في تخفيف إنعكاسات الأزمة المالية العالمية

في الإقتصاد الأردني (دراسة ميدانية)

د. أحمد يوسف دودين

جامعة الزرقاء- قسم إدارة الأعمال

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الأردني ، ودور الجهاز المصرفي الأردني في تخفيف إنعكاساتها على هذا الإقتصاد، من وجهة نظر العاملين في البنوك التجارية الأردنية.

تكّون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في أقسام التسهيلات المصرفية و مديري الفروع في البنوك التجارية الأردنية ، والذينُ يقدّر عددهم حوالي (253) موظف. وتم إختيار عينة طبقية عشوائية بنسبة (44.2%) من مجتمع الدراسة والذين بلغ عددهم (112) موظف .

ولغرض تحقيق أهداف هذا البحث تم تصميم إستبانة ، مكونة من (25) فقرة تقيس تصورات العاملين في القطاع المصرفي على دور الجهاز المصرفي الأردني في تخفيف تداعيات الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الأردني .

وتم إعداد الإطار النظري للدراسة من خلال مراجعة أدبيات البحث في مجال الأزمات المالية العالمية، فضلا عنالدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع وبعد جمع البيانات الأولية للدراسة من الإستبانات ، وتحليلها إحصائيا ، توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات . ومن أهم النتائج لجأت البنوك الأردنية إلى تفعيل الرقابة الوقائية ، وتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية ، وتخفيض مصاريفها التشغيلية ، لمجابهة الأزمة العالمية وتداعياتها، كما زادت نسب الديون غير العاملة لديها

أما أهم التوصيات : إستمرار البنك المركزي الأردني في دوره الفعّال والملحوظ في الرقابة المصرفية على البنوك ، والتأكيد على تطبيقها الحاكمية المؤسسية . وكذلك إستمرار تحمّل البنوك التجارية لمسؤوليتها إتجاه تحفيز وتفعيل وتنمية الإقتصاد الأردني ، فضلا عنتحمّل مسؤوليتها الاجتماعية إتجاه العاملين فيها ، وإتجاه المجتمع الأردني الذي تعمل من خلاله.

الكلمات الإفتتاحية : الأزمة المالية العالمية، الجهاز المصرفي الأردني

Abstract

This study aims to identify the impact of the global financial crisis on the Jordanian economy, the role of the Jordanian banking system to ease their repercussions on the economy, from the perspective of employees in commercial banks in Jordan.

The study population consists of employees in the departments of banking facilities and branch managers in commercial banks of Jordan, who estimated about (253) employees, were selected by stratified random sample (44.2%) of the study and who numbered (112) employees.

For the purpose of achieving the objectives of this research; a questionnaires was designed, consisting of (25) paragraph measure the perceptions of employees in the banking sector about the role of the Jordanian banking system to ease the global financial crisis on the Jordanian economy.
Theoretical framework was developed for the study by reviewing the literature of research in the field of the global financial crisis, in addition to previous studies on this subject and after collecting the initial data for the study of the questionnaires, and statistical analysis, this research is to find a set of findings and recommendations. One of the main results of the Jordanian banks resorted to the activation of preventive control, and activates the credit risk management, and reduces operational expenses, to counter the global crisis and its repercussions, and increased non-debt ratios have
The most important recommendations: continuation of the Central Bank of Jordan in the effective and significant role in banking supervision on banks, and to emphasize the application of corporate governance. As well as the continuation of commercial banks to take responsibility to stimulate and activate the direction and development of the Jordanian economy, as well as to assume its social responsibility the direction of its employees, and the direction of the Jordanian society within which they operate.
The Key words: The Global Financial Crisis, The Jordanian Banking System

مقدمة:

إن الأزمة كما تعلمون هي حدث مفاجئ، وتكون مقترنة بتهديد، أو خطر غير متوقع، ويحتوي على أحداث تؤثر على أهداف كافة المنظمات في البقاء والنمو والاستمرار. وكلمة أزمة في حد ذاتها تثير في النفس الخوف والفزع، لذلك أصبح من المفروض على الدول والمنظمات بأنواعها كافة أن تكون مهيأه دائماً لمثل هذه الأحداث الطارئة والمفاجئة. ولا بد كذلك من إدارة الأزمات بطريقة كفؤه وفاعله عن طريق الإعداد والتقدير المنظم والتخطيط الإستراتيجي للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المنظمة وربحيتها أو بقائها في السوق(جاد الله، 2008).

إن الأزمات الحديثة تتميز بظاهرة الإرتباط والإنتقال والعدوى السريعة، بسبب العولمة والتطورات السريعة المتلاحقه في تكنولوجيا الأعمال والإتصالات وبسبب أن المنظمات هي نظم مفتوحه (Open systems) فلا بد أن تتأثر وتؤثر في البيئات المحيطة بها. هذا وإن الأزمات الشاملة تؤدي إلى تعطيل كافة الأسواق المالية ولها آثار سلبية واسعة على الاقتصاد. والأزمات المرتبطة بالاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي هي على أنواع، ومنها ما يلي : كما أشار إليها العباس (2007):-

- **الأزمة المصرفية: أي أزمة المصارف بسبب نقص السيولة وسحب الإيداعات وعدم تسديد المقترضين لإلتزاماتهم إتجاه هذه المصارف.**
- **أزمة سوق الأوراق المالية وسوق العقارات: وذلك بسبب الإنهيار المفاجئ والسريع لأسعار الأسهم وأسعار العقارات.**
- **أزمة المديونية: وهي عدم مقدرة العملاء (المقترضين) عن تسديد ديونهم و من ثمّ الدخول في مفاوضات مع الجهات المقرضة لإعادة الجدوله.**
- **أزمة أسعار الصرف: وهي الهجوم المضاربي الكبير على العملة فإنه سيؤدي إلى إنهيار قيمة العملة.**
- **ومن وجهة نظري الشخصية فإن الأزمة المالية العالمية الحالية هي أزمة مصرفية بالدرجة الأولى ومرتبط بها باقي الأزمات المذكوره أعلاه.**

ونظرا لأهمية القطاع المصرفي الأردني فقد جاءت هذه الدراسة، لتوضح أهمية هذا القطاع ودوره الحيوي في تخفيف إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الأردني، وفي تنشيط وتحفيز، وتنمية هذا الإقتصاد . فبعد مرور ثلاث سنوات ويزيد على الأزمة المالية العالمية ، أكدت الأطراف ذات العلاقة ،بأن القطاع المصرفي الأردني إستطاع إلى حد كبير تجاوز تداعيات هذه الأزمة وبأقل قدر من الخسائر، وهذا ما نريد تسليط الضوء عليه من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول: منهجية الدراسة، والدراسات السابقة

منهجية الدراسة :

1) مشكلة الدراسة:

لقد واجه السوق المالي والقطاعات الاقتصادية المختلفة أزمة هزت الاقتصاد وعالم المال على مختلف مستوياته، ونظراً لما يحتله القطاع المصرفي من أهمية في البنية الاقتصادية، وإعكاس أدائه المالي على مختلف القطاعات الاقتصادية، كان لابد من التعرف على كيفية مواجه القطاع المصرفي الأردني للأزمة المالية العالمية، والذي يشكل مشكلة هذه الدراسة والتي يمكن تحديدها بمدى أهمية دور الجهاز المصرفي الأردني في تخفيف إنعكسات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية.

أسئلة الدراسة:

سوف تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة البحثية وهي:

السؤال الأول:

ما دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية؟

السؤال الثاني:

هل هناك إختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تبعا لمتغير الخبرة؟

السؤال الثالث:

هل هناك إختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي؟

السؤال الرابع:

هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي؟

2) أهمية الدراسة :

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن آثار الأزمة الاقتصادية في الواقع المصرفي الأردني، وعن الكيفية التي أدارت بها تلك البنوك وواجهت تداعيات الأزمة المالية العالمية في سبيل دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية من خلال الحد من حالات البطالة والفقر ورفع مستوى جودة الخدمات. وتتجلى أهمية هذه الدراسة بعدم وجود دراسات تناولت اثأر الأزمة الاقتصادية على الواقع المصرفي الأردني وبناء على ذلك وجد الباحث ضرورة اجراء دراسة ميدانية لبيان اثأر الأزمة الاقتصادية على الواقع المصرفي الأردني، وعن الكيفية التي خففت بها تلك البنوك وواجهت تداعيات الأزمة المالية العالمية.

أهداف ألدراسة : تهدف هذه الدراسة لما يلي :

ا- تعريف ومفهوم الأزمة المالية العالمية ، وأسباب هذه الأزمة.

ب- معرفة تداعيات هذه الأزمة في الإقتصاد الأردني بشكل عام ، و لا سيما على البنوك التجارية الأردنية وعملائها.

ج- دور البنوك التجارية الأردنية في تحفيز وتفعيل وتنمية الإقتصاد الأردني، وكيف تعاملت هذه البنوك في إدارة وتخفيف تداعيات هذه الأزمة في الإقتصاد الأردني.

د- القرارت والإجراءات والتعليمات التي إتخذها البنك المركزي الأردني لمواجهة تداعيات هذه الأزمة وتخفيف اثارها في الإقتصاد الأردني.

هـ- افاق المستقبل لتوفير البنية التحتية الملائمة للتمويل الإسلامي و لا سيما التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية .

3) منهج الدراسة:

لغايات بلوغ أهداف الدراسة تم إستخدم المنهج الوصفي التحليلي، إذ أن الهدف من الدراسة هو التعرف على دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف إنعكاسات أثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية.

4) مجتمع الدراسة:

تكّون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في أقسام التسهيلات ومدراء الفروع في البنوك التجارية الأردنية، والذين يقدر عددهم بـ (253) موظف .

5) عينة الدراسة:

لغايات بلوغ أهداف الدراسة الحالية تم إختيار عينة مكونة من(112) موظف من الموظفين العاملين في أقسام التسهيلات ومدراء الفروع في البنوك التجارية الأردنية إذ تشكل نسبة عينة الدراسة (44.2%) من إجمالي حجم المجتمع ويبين الجدول(1) توزيع خصائص إفراد عينة الدراسة حسب مجموعة من المتغيرات.

جدول(1)

توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة.

	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	23	20.54
5-10 سنوات	63	56.25
10 سنوات فأكثر	26	23.21
المجموع	112	100
دبلوم	6	5.36
بكالوريوس	92	82.14
دراسات عليا	14	12.50
المجموع	112	100
موظف تسهيلات	65	58.04
رئيس قسم تسهيلات	31	27.68
مدير فرع	16	14.29
المجموع	112	100

6) أداة الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانه مكونة من (25) فقرة تقيس تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف إنعكاسات أثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد الأردني، وأمام كل فقرة سلم تدريج ليكرت الخماسي (موافق جدا وتعطي 5 درجات، وموافق وتعطي 4 درجات، محايد وتعطي 3 درجات، معارض وتعطي 2 درجة، ومعارض جدا وتعطي 1 درجة).

7) صدق الأداة:

لغايات التحقق من صدق الأداة تم عرض الأداة على 6 متخصصين في مجالات إدارة الإعمال، والإدارة المالية من حملة درجة الدكتوراه، والعاملين لدى بعض الجامعات لإبداء ملاحظاتهم فيما يتعلق بوضوح فقرات الاستبيان وتغطيتها للأهداف التي تقيسها، وقد أبدى المحكمون مجموعة من الملاحظات والتي تم تضمينها في النسخة النهائية من الاستبانة.

8) ثبات الأداة:

لغايات التحقق من ثبات الأداة تم حساب الثبات حسب معادلة رونباخ الفا والذي بلغ 0.93 والذي يعد معامل مرتفعا ويفي بأغراض الدراسة الحالية.

الدراسات السابقة: –

بالرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث الحالي فإن الدراسات السابقة قليلة نسبيا لحداثة الموضوع والذي ظهر بشكله الواضح عام 2008، وقد قام الباحث بمراجعات الدراسات الآتية:

ا– فقد أجرى عياد (2009) دراسة بعنوان الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها المتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، إذ هدفت إلى التعرف على تداعيات الأزمة الاقتصادية على القطاع المصرفي الأردني، وان أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات: –

1– أن أداء الجهاز المصرفي الأردني مطمئن من ناحية كفاية رأس المال.
2– كان تأثير الأزمة المالية على القطاع المصرفي الأردني محدود وذلك جراء ما تملكه البنوك الاردنية من خبرات وتجارب مميزة.
3– أن المصارف العربية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بشكل مباشر، بسبب اختلاف نظام التمويل العقاري في العالم العربي عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

- مواجهة الأزمة الحالية عن طريق الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الإسلامي.
- المحافظة على الوظائف والحيلولة دون زيادة نسب البطالة.

ب– وأجرى جستين يفي لن (Justine yifu lin , 2008) دراسة بعنوان تأثير الأزمة المالية على الدول النامية، إذ هدفت الدراسة بيان تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول النامية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:–

- التراجع الملحوظ في صادرات الدول النامية، وكذلك التراجع في حجم التجارة العالمية لهذه الدول من 9.3% عام 2006 إلى 4.1% في عام 2008.
- تراجعت الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية و لا سيما التراجع الملحوظ في حجم الاستثمارات المباشرة، فضلا عنارتفاع أسعار الفائدة على هذه الاستثمارات.

- عدم تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي كانت تحت التنفيذ بسبب التراجع في الاستثمارات ونقص التحويل اللازم لتنفيذها.

وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات:-

- أن تقوم الدول النامية بإعادة تحويل البنوك العاملة لديه، وكذلك ضمان الودائع لدى هذه البنوك.
- أن تطلب الحكومات في الدول النامية والبنوك المركزة لديها بحث البنوك التجارية على توسيع الإقراض لعملائها وكذلك التحويل المشاريع الجماعية المنتجة.
- استفادة الدول النامية من الدروس السابقة للازمات المالية السابقة التي حدثت في أسيا أعوام 1998/1997، وذلك بغرض تخفيف أثار الأزمة المالية الحالية.

ج- وقد أجرى ندهي شودهاري (Nidhi choudhair , 2009) بعنوان أزمة الكساد العالمية وتأثيرها في سوق المال الهندي، إذ هدفت الدراسة معرفة اثأر الكساد على السوق المالي في الهند، والمبادرات التي اتخذتها الحكومة الهندية والبنك المركزي لتحقيق تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أبرزها:-

1- أثرت الأزمة المالية العالمية والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، تأثيرا سلبيا في اقتصاديات جميع الأمم بما فيها الهند.
2- انخفض الناتج القومي الإجمالي في الهند من 9% عام 2006 إلى 6.7% عام 2009.
3- تراجع حاد في الأسواق المالية الهندية من أعلى تداول بواقع 20000 نقطه إلى أدنى تداول بواقع 8000 نقطه عام 2009.
4- زاد عجز ميزان المدفوعات إذ وصل هذا العجز في نهاية ديسمبر 2008 مبلغ (36) بليون دولار أمريكي، بسب التراجع في حجم الصادرات والواردات الهندية.
5- الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين والعاملين في كافة القطاعات إذ وصل عددهم (109513) موظف وعاطل عن العمل خلال الفترة من شهر أب وحتى شهر تشرين الأول عام 2008.

وقد أوصت الدراسة أن تستمر الحكومة الهندية والبنك المركزي الهندي باتخاذ الإجراءات والضوابط الوقائية لمعالجة أثار الأزمة الاقتصادية، من خلال ما يلي:-

1- زيادة التسهيلات الائتمانية للمناطق الريفية الفقيرة وذلك لدعم النشاط الزراعي، وكذلك تخفيض أسعار الفائدة.
2- ون تقوم البنوك الهندية بتمويل المشاريع الإنتاجية ولا سيما المشاريع الصغيرة.
3- الاهتمام الكبير والفعال بمخاطر السيولة النقدية، ومخاطر الائتمان المصرفي حفاظا على العملاء وكذلك المستثمرين.
4- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي في البنوك، من 9% إلى 5%، على أن تقوم البنوك الهندية بتطبيق مقررات بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

الفصل الثاني: الإطار النظري

ويتناول الإطار النظري لهذه الدراسة مايلي:

أولا : مفهوم الأزمة المالية: (دودين،2010)

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية ، لكن من المفاهيم المبسطة للأزمة المالية ، هو أن الأزمة المالية هي إضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية يتبعه إنهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد اثاره إلى القطاعات الأخرى.

أو هي حالة عصبية مفزعة مؤلمة تضغط على الأعصاب وتشل الفكر وتحجب الرؤي، تتضارب فيها عوامل متعارضة وتتداعى فيها الأحداث وتتلاحق وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج وتتداخل الخيوط ويخشى من فقد السيطرة على الموقف وتداعياته واثاره ونتائجه.

ثانيا : مفهوم الأزمة المالية العالمية الأخيرة وأسباب هذه الأزمة .

- مفهوم الأزمة المالية العالمية (MF , 2008, www.thewecc/content ept.html)

عصفت بالعالم أزمة مالية عالمية، تعنت بعدها إلى أزمة إقتصادية عالمية، ناجمة عن ديون الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وعن توريق هذه الرهون العقارية، وتدوير أموالها في أرجاء المعمورة، بسبب التبعيات الإقتصادية والتداخل في الإقتصاديات وبسبب هيمنة العولمة ، كالتالي:

- أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطر، وشجعها على ذلك إزدهار السوق العقارية في الفترة ما بين (2001-2006) فقامت بمنح المقترضين قروض بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة مرتفع لتعظيم الربحية.
- بلغت جملة القروض المصروفة للقطاع العقاري والسوق الإستهلاكي (22) ترليون دولار أمريكي.
- طفت الأزمة على السطح بوضوح في بداية عام 2007 وذلك بسبب تزايد حالات التوقف عن سداد القروض وزيادة ظاهرة آستيلاء المقرضين على العقارات وكثرة المواجهات والصراعات بين المقترضين والبنوك.
- أسفر هذا الوضع عن أضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات فهبطت قيمتها وزاد العرض عن الطلب، فدارت الأزمة في دائرة مفرغه، وكذلك إنخفض الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي لضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، مما هدد الإقتصاد الأمريكي بكساد مرير، إذ تهاوت مؤسسات وانهارت وافلست بنوك عديدة.
- انتقلت الأزمة المالية والإقتصادية التي عصفت بأمريكا الى أوروبا وآسيا لإرتباط كثير من المؤسسات المالية فيها بالسوق المالية الأمريكية، ثم تطورت لأزمة كبرى تهدد الإقتصاد العالمي.

- أما عن أسباب الأزمة المالية العالمية كما أشار إليها (دودين ،2010).

هناك جملة من الأسباب أدت إلى ظهور الأزمات المالية العالمية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- فساد إدارات المنظمات بكافة أنواعها.
- تراخي الرقابة المالية الحكومية في المنظمات و لا سيما غياب رقابة البنك المركزي الأمريكي على البنوك الإستثمارية.
- إبتداع طرق وأدوات مالية غير مقبولة كالمشتقات المالية.
- ضعف الحاكمية (الحوكمة) في المنظمات.

- **عدم استقرار الإقتصاد الكلي مثل: التقلبات في أسعار الفائدة العالمية وهي أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية.**
- **اضطرابات في القطاع المالي: بسبب التوسع في منح الإئتمان وإنهيار الأسواق المالية، إذ زاد حجم الأقراض بشكل كبير فضلا عن تركيز الأقراض في القطاع العقاري والذي هو السبب الحقيقي للأزمة.**
- **إنتشار الفساد الأخلاقي والإقتصادي: مثل الإستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والمعاملات الوهمية.**
- **من أسباب الأزمة المالية العالمية أيضاً أن أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاه في السيطرة السياسية وإتخاذ القرارات السيادية في العالم.**
- **يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذاً وعطاءاً، ويعمل في منظومة تجارة الديون شراء وبيعاً ووساطة، فالعبء والظلم يقع على المقترضين والمستفد هم البنوك.**
- **يقوم النظام المالي ونظام الأسواق المالية على نظام المشقات المالية التي تعتمد اعتماداً اساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات.**
- **التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الإئتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل الأفراد والشركات تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة العالمية لان هؤلاء الأفراد والشركات قد عجزوا عن سداد مديونيتهم مما أدى الى الحجز على سياراتهم ومنازلهم وكذلك تسبب أزمة سيولة نقدية للبنوك المقرضة.**
- **سلسلة الأحداث المليـة السابقة وإفلاس الكثير من البنوك التي حدثت في أمريك وأوروب من فبراير 2007 وحتى يوليو 2008 بل وحتى تارخه تثبت للحميع أن الأزمة المالية الأمريكية العالمية الجديدة ليست مجرد سحابة صيف عابرة ، بل هي مرحلة حتمية تم يتفاجأ المرهقبين الماليين والإقتصاديين بها .**
- **التوسع الهائل في الأسواق المالية واسواق العقارات إعتمد بشكل كامل على المضاربة وليس على الإقتصاد الحقيقي بل كانت مستندة إلى فوضى كازينو القمار.**
- **إنشغال الإدارة الأمريكية بالسياسات الخارجية والهيمنة العدوانية وإهمالها للوضع الداخلي المالي والإقتصادي.**

ثالثا: هيكل الجهاز المصرفي الأردني

يتكون هيكل الجهاز المصرفي في الأردن كما أشار إليه التقرير السنوي لجميعه البنوك في الأردن (2007) مما يلي:

- **البنك المركزي الأردني.**
- **البنوك الأردنية (التجارية والإسلامية).**
- **البنوك غير الأردنية.**
- **مؤسسات الإقراض المتخصصة الحكومية ذات الملكية المشتركة.**
- **شركات الصرافة.**
- **مكاتب التمثيل داخل المملكة لبنوك أجنبية أو خارج المملكة لبنوك أردنية.**

بلغ عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن حتى نهاية عام 2008، (23) بنك موزعة كالتالي:

- **15 بنك أردني (منها بنكان اسلاميان).**
- **8 بنوك أجنبية منها (5) بنوك عربية.**

- **بلغ عدد فروع هذه البنوك داخل المملكة حتى نهاية 2008 (593) فرع و (67) مكتب.**
- **بلغ عدد الفروع خارج المملكة حتى نهاية 2008 (135) فرع وعدد المكاتب خارج المملكة (26) مكتب.**
- **بلغ مؤشر عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في الأردن حتى نهاية عام 2008 نحو (9.9) الف نسمة لكل فرع.**
- **ويوضح الشكل التالي هيكل الجهاز المصرفي الأردني حتى نهاية عام 2008.**

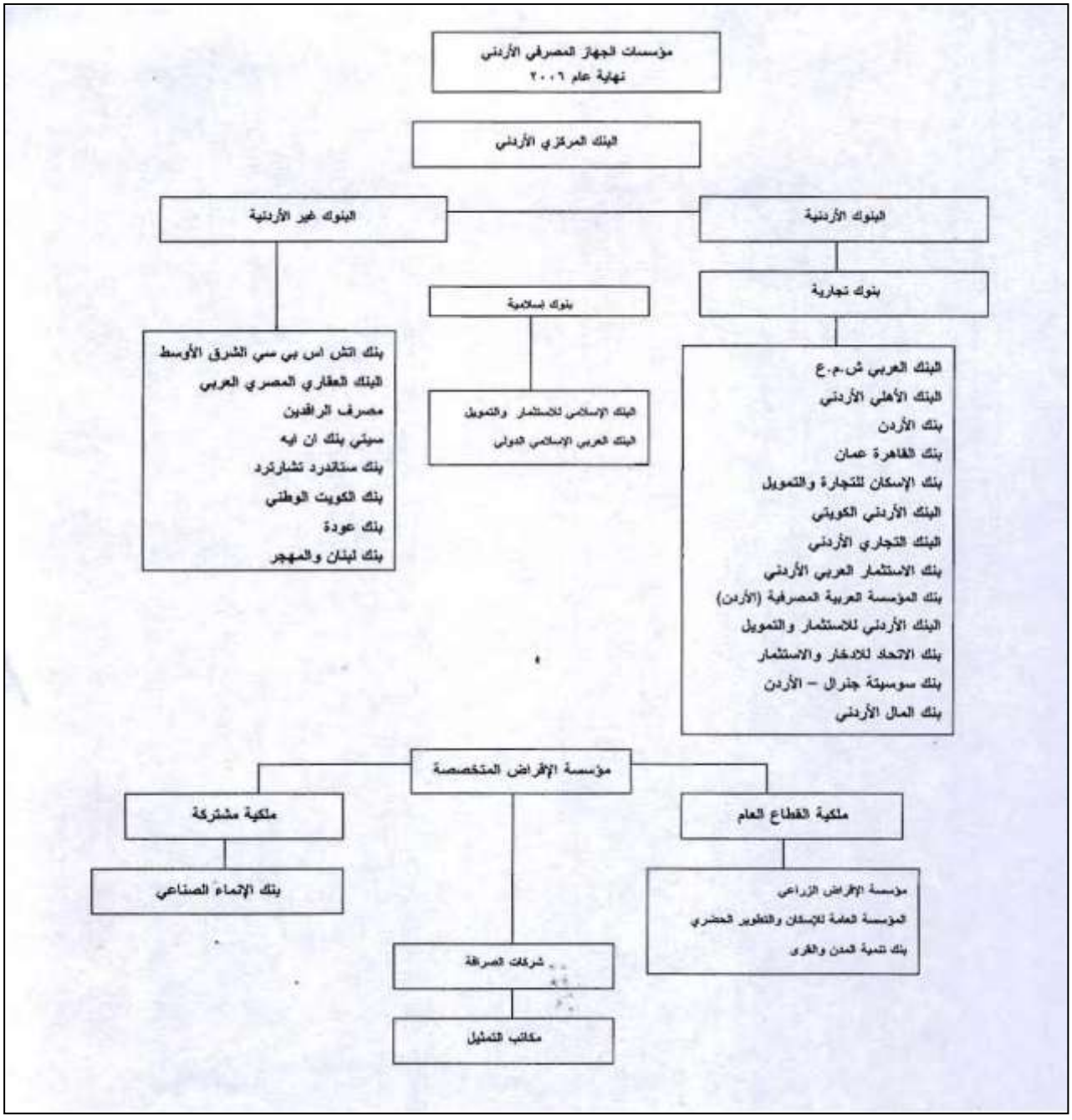

رابعاً: دور البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن في تحفيز وتنشيط التنمية الإقتصادية في الأردن.

إن البنوك التجارية الأردنية تلعب دور رئيسي وفعال في خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفي برامج التصحيح الإقتصادي، وكذلك تسهم في التقليل من حدة عدم التوازن التنموي بين المحافظات المختلفة في الأردن عن طريق

افتتاح فروع لها في كل المناطق وخاصه المناطق النائية منها، وسهمت البنوك التجارية الأردنية أيضاً في إستقطاب رأس المال العربي والأجنبي للإستثمار في الأردن، إذ بلغت مسهمة رأس المال غير الأردني ما نسبة (58%) من مجموع رووس أموال البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في نهاية شهر تموز 2008. هذا فضلا عنانها تلعب دور مهم في تنمية الإقتصاد الأردني كما وردت في التقرير السنوي للبنك المركزي (2008) من خلال ما يلي:

2. منح التسهيلات المصرفية لمختلف النشاطات الإقتصادية.
3. استقطاب الودائع من كافة الأفراد والشركات التجارية.

منح التسهيلات المصرفية:

- بلغ اجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل البنوك التجارية الأردنية لكافة قطاعات الأقتصاد الأردني خلال عام 2008 مبلغ (13) مليار دينار أردني.
- وكانت نسبة هذه التسهيلات الإئتمانية الى الناتج الاجمالي المحلي عام 2008 (92.1%).
- وكانت اصناف هذه التسهيلات كما يلي:
  - الجاري المدين مبلغ (2) مليار دينار أردني.
  - قروض وسلف مبلغ (10.5) مليار دينار أردني.
  - كمبيالات مبلغ (0.5) مليار دينار أردني.
- كانت قيمة موجودات البنوك التجارية العاملة في الأردن حتى 2008/12/31 مبلغ (29.8) مليار دينار أردني، ومعظم هذه الموجودات تمثل التسهيلات الإئتمانية القائمة حتى 2008/12/31، وتمثل هذه الموجودات نسبة (211.3%) من الناتج المحلي الإجمالي(التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، 2008). .

الودائع لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن:

- بلغت قيمة إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن حتى نهاية عام 2008 مبلغ (18.1) مليار دينار أردني موزعة كالتالي:
  - حسابات تحت الطلب مبلغ (4.5) مليار دينار أردني.
  - حسابات التوفير مبلغ (1.6) مليار دينار أردني.
  - حسابات ودائع لأجل مبلغ (12) مليار دينارأردني.

ونسبة هذه الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 كانت (128.5%).

- كذلك بلغ عدد البنوك التجارية الأردنية المدرجة اسهمها في بورصة عمان (14) بنكاً حتى نهاية عام 2008.
- وكانت قيمة الأسهم المتداولة في البورصة لهذه البنوك حتى عام 2008 مبلغ (2.9) مليار دولار، وشكلت ما نسبته (20.2%) من قيمة الأسهم المتداولة في البورصة حتى عام 2008.

مما تقدم من احصائيات نلاحظ أهمية البنوك التجارية العاملة في الأردن في دعم وتنشيط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأردن(التقرير السنوي للبنك المركزي، 2008).

خامساً: أثار الأزمة المالية العالمية على البنوك التجارية الأردنية وكيفية تعاملها مع هذه الأزمة:

من المؤكد أن الإقتصاد الأردني قد تأثر وسيتأثر بالأزمة المالية التي لحقت بالإقتصاد الأمريكي، إذ أن الإقتصاد الأردني نظام مفتوح Open System فهو جزء من هذا العالم ومتشابك في علاقات شتى بالإقتصاد العالمي،

لذلك فسوف يتأثر بالأزمة المالية العالمية بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، و من ثمّ فان تراجع معدلات نمو الإقتصاد الأردني سوف تؤثر سلباً على البنوك التجارية الأردنية وسيتم منافشة هذا الأمر على الشكل التالي كما بين ذلك المرصد الاقتصادي (2008):-

إن أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الأردني يكاد ان يكون محدوداً لعدة اسباب كما يلي:

- **إن تكامل القطاع الأردني في النظام المالي العالمي ما زال محدوداً، وإن النظام المصرفي الأردني وكذلك الإقتصاد الأردني المحدود لم يندمج بقوة في النظام العالمي.**
- **الضوابط التي وضعها البنك المركزي الأردني في مجال منح الإئتمان والحدود القصوى لإستثمارات البنوك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري بما لا يتجاوز 20% من اجمالي محفظة القروض لدى اي بنك تجاري، كل هذه الضوابط ساعدت على تخفيف أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الأردني**
- **وكذلك قيام البنك المركزي الأردني في بداية الأزمة بتحويل أرصدة البنك المركزي والمودعة لدى البنوك التجارية الأمريكية الى البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي ومؤسسات مالية حكومية آخرى وذلك من أجل التحوط و من ثمّ سهمت في تقليل المخاطر.**
- **توافر السيولة لدى الجهاز المصرفي الأردني إذ وصلت (19.11) بليون دولار في شهر 2009/9.**
- **قوة المراكز المالية للبنوك التجارية الأردنية.**
- **انخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنه بحجم ودائعها.**
- **ارتفاع رصيد الإحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني إذ وصلت إلى (8.99) بليون دولار في شهر 2009/9 لتسجل ارتفاع بنسبة (16.1) عن نهاية عام 2009.**

<u>وقد تمثلت الأثار المحدودة للأزمة المالية العامية على الجهاز المصرفي الأردني فيمايلي</u>

- **هناك بعض البنوك قد خسرت بعض إستثماراتها الأجنبية المستثمرة في بنوك خارج الأردن وقد أثرت هذه الخسائر سلباً على نتائج أعمالها بتراجع أرباحها. إلا أن أثار هذه الخسائر تكاد تكون مقبوله ومعقوله لكون ان هذه الإستثمارات الأجنبية خارج الأردن محدودة و لا تزيد عن 10% من مجموع الودائع لدى هذه البنوك حسب تعليمات البنك المركزي.**
- **إنخفاض قيمة أسهم البنوك التجارية المدرجه في سوق عمان المالي.**
- **إنخفاض قيمة أسهم الشركات الأردنية المدرجه في البورصة والتي تسهم فيها البنوك الأردنية، وكذلك إنخفاض قيمة إستثمارات البنوك في الأوراق المالية والتي إشترتها بغرض المتاجرة.**
- **تأثرت المحافظ الإئتمانية للبنوك نتيجة منح قروض للعملاء بضمان الأسهم والتي سجلت انهيارات حادة في أسعارها.**
- **زيادة الطلب على تحويل المستثمرين الأجانب في البورصة لأموالهم الى الخارج.**
- **تأثرت المحافظ الإئتمانية للبنوك التجارية نتيجة منح قروض للعملاء بضمانة الرهونات العقارية بسبب التراجع في أسعارها، كذلك بسبب عدم تمكن العملاء المقترضين بسداد ديونهم للبنوك نتيجة انخفاض الطلب على السوق العقاري من قبل المواطنين بسبب حالات عدم التأكد لديهم في ظل الظروف الإقتصادية العالمية والمحلية، وهذا الأمر اثر على إرتفاع نسبة الديون غير العاملة في البنوك التجارية الأردنية(المرصد الاقتصادي، 2008):-**

وكذلك أثرت الأزمة المالية العالمية سلبا على عملاء البنوك التجارية ومن أهم هذه الأثار السلبية مايلي:

- **تأثر قطاع الصناعة التحويلية، و لا سيما المنشأت التي تقوم بالتصدير وأيضاً تلك المنشأت الصناعية التي تقوم ببيع منتجاتها في أسواق محلية نتيجة لتأثر إيراداتها وأرباحها سلباً، ومن ثم إنخفاض قدرة هذه المنشأت على سداد مديونياتها للبنوك التجارية، بسبب تراجع أعمالها و من ثمّ أثر سلباً على تراجع الطلب على الإئتمان من البنوك في ضوء نتائج عملياتها السلبية.**
- **تأثرت المنشأت السياحية والقطاعات المرتبطة بها نتيجة الإنخفاض المتوقع لعدد السائحين.**
- **تأثر القطاع العقاري بسبب التراجع في الطلب على العقارات و من ثمّ أثر على المستثمرين العقاريين، وهذا الأمر أثر سلباً على البنوك التجارية الأردنية.**
- **إن ثروات الأردنيين (وعملاء البنوك) تتأكل بإستمرار بسبب الإنخفاض والتراجع الحاد في أسعار الأسهم في سوق عمان المالي.**
- **عدم قدرة بعض الأفراد القطاع العائلي على سداد مديونيتهم في مجال قروض التجزئه الـ Retail والقروض العقارية والذين تأثرت دخولهم.**
- **ركود وتراجع في سوق السيارات وهذا يهدد قطاعات إقتصادية مختلفة تدور في فلك سوق السيارات.**

كيف تعاملت البنوك التجارية مع آثار الأزمة المالية العالمية التي أثرت عليها؟

- **التحفظ في منح التسهيلات الإئتمانية للعملاء خاصة الشركات العقارية أو المستثمرين في القطاع العقاري أو لتمويل الإستثمارات في الأوراق المالية.**
- **تعاونت البنوك التجارية مع العملاء المتضررين من الأزمة المالية العالمية وذلك في شكل إعادة جدولة ديونهم أو زيادة مدة السماح، أو في زيادة أجال السداد.**
- **تخفيض المصاريف التشغيلية لديها، وأهم هذه المصاريف التشغيلية تتمثل في الرواتب. لذلك عمدت البنوك التجارية الى انهاء خدمات بعض الموظفين بسبب تراجع بعض نشاطاتها واعمالها. وهذا الأمر يؤثر سلباً على الروح المعنوية للموظفين الذين لم يتم إنهاء خدماتهم بسبب فقدان الأمان الدقيق لديهم.**
- **زيادة أسعار الفوائد على التسهيلات الإئتمانية المصروفة للعملاء لغرض تعويض المخاطرة في عدم تسديد القروض .**
- **تجاوب البنوك التجارية مع الرقابة المصرفية التي يفرضها عليها البنك المركزي الأردني لتخفيف آثار هذه الأزمة.**

أما الباحث فانه يرى من خلال مراجعة للأدبيات ذات الصلة واطلاعه على واقع سوق الخدمات المصرفية في الأردن.

- **إن البنوك التجارية لديها الحق في التحفظ والتشدد في منح القروض والتسهيلات الإئتمانية المباشرة الأخرى، بسبب أن البنوك من واجبها أيضاً المحافظة على أموال المسهمين والمودعين لديها، وذلك بتجنب منح التسهيلات الإئتمانية للعملاء المتعثرين، لان دور البنك هو وسيط بين المسهمين والمودعين من جهه والمقترضين من جهه اخرى. ومن واجبه ان يلعب الدور الإيجابي لإرضاء هذه الأطراف جميعاً.**
- **أن البنوك التجارية عليها مسؤولية إجتماعية وأخلاقية تجاه العاملين بها، وان عملية إنهاء خدماتهم له آثر سلبي على هؤلاء الموظفين وعلى عائلاتهم وعلى المجتمع بشكل عام ويؤدي الى زيادة العاطلين**

عن العمل، خاصة ان البنوك التجارية الأردنية لا يزال مركزها المالي جيد وربحيتها لا تزال مرتفعة وسيولتها النقدية سليمة.

- ان البنوك التجارية الأردنية كان من الواجب عليها عمل رقابة وقائية (إيجابية) على عملياتها عند اتخاذ قراراتها بمنح التسهيلات الإئتمانية للعملاء والتأكد من أن هؤلاء العملاء المقترضين لديهم القدرة والرغبة في التسديد للقروض الممنوحة لهم.
- ويمكن القول أز الأزمة المالية العالمية قد كشفت أن البنوك التجارية الأردنية قادرة على مجابهة الأزمات والتحديات والتهديدات الخارجية ، ولا سيما ، ويرجع الفضل في هذا الأمر وبشكل ملحوظ إلى الرقابة والتوجهات الحصيفة للسياسات المالية والنقدية التي إتخذها البنك المركزي الأردني لمواجهة تداعيات هذه الأزمة.
- إن البنوك الأردنية تمكنت من العبور بسلام من شونامي ألأزمة المالية العاتمية / واستطاعت في الاونة الأخيرة تحقيق أرباح جيدة، رغم أنها تراجعت مقارنة بسنوات الطفرة والنمو.

سادسا: دور البنك المركزي حيال الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية:

بهدف التخفيف من الاثار الاقتصادية للازمة الإقتصادية والمالية العالمية ، فقد تضمن التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني(2008) ، على مجموعة من الإجراءات والتعليمات شملت كل من البنوك التجارية والشركات المستثمرة في القطاعات الإقتصادية (سوق العقارات، والأسهم والتجارة العامة والصناعة و السياحة..الخ). والتي بدورها تؤدي الى تحفيز وتنشيط الإقتصاد الأردني بشكل عام.

ومن هذه الإجرات والمهام ما يلي:

1. تخفيف اسعار الفائدة على الإقراض، إلا أن البنوك التجارية لم تتجاوب مع هذا الإجراء وذلك لتعويض مخاطرة الإئتمان بالحصول على فوائد مجزية للتخفيف من هذه المخاطر. لكن البنك امركزي قام برفع سعر الفائدة ربع نقطة خلال شهر يونيو من عام 2011 للمحافظة على جاذبية الدينار الأردني، وهذا القرار يعد الأول من نوعه منذ أن تفجرت الأزمة في أيلول 2008.
2. مارس سياسة الإقناع الأدبي والتواصل مع البنوك التجارية العاملة في الأردن في محاولة التخفيف من مخاوف هذه البنوك وحثهم على منح التسهيلات المصرفية للعملاء، مع إقناع هذه البنوك بثقة البنك المركزي في قدرة الإقتصاد الوطني على تجاوز تداعيات الأزمة العالمية، كذلك حث البنوك التجارية على التخفيف عن العملاء عن طريق جدولة القروض وفوائدها.
3. قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي ثلاث مرات بواقع نقطة مئوية في كل مرة لتبلغ حالياً (7%)، إذ يبلغ إجمالي الإحتياطي الإلزامي في شهر 2009/9 مبلغ (1.03) مليار دينار ويشكل تراجع الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي مؤشر على إرتفاع السيولة لدى البنوك المحلية وان هدف البنك المركزي من تخفيض الإحتياطي الإلزامي هو حفز النمو الإقتصادي من خلال ضخ السيولة النقدية لدى البنوك المحلية.
4. التوقف عن إصدار شهادات الإيداع منذ نهاية تشرين الأول 2008 والذي نتج عنه ليس فقط ضخ المزيد من السيولة النقدية في الإقتصاد الوطني وانما ايضاً تخفيض هيكل أسعار الفائدة، إذ نتج عن ذلك إرتفاع السيوله الفائضة لدى البنوك لتصل الى (3) مليار دينار.
5. الرقابة المصرفية الحصيفة والمتابعة على البنوك التجارية بما يتعلق باستثماراتها الأجنبية خارج الأردن لغرض تجنب أثار الأزمات الإقتصادية العالمية على هذه البنوك وعلى الإقتصاد الوطني.
6. حماية الإستقرار النقدي من خلال استقرار سعر صرف الدينارالأردني واستقرار المستوى العام للأسعار.

7. اتخذ البنك المركزي الأردني عدة إجراءات لتجنب البنوك التجارية الأردنية للمخاطر المصرفية التي شهدتها مختلف البنوك في العالم ومنها تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالية الدولية (بازل I و بازل II) وانظمة فعاله لإدارة المخاطر لدى هذه البنوك ومنها أنظمة فعاله للإنذار المبكر والتصحيح الفوري لدى جهاز الرقابة على البنوك.

8. قام البنك المركزي ببناء إطار شامل للحاكميه المؤسسية الجيدة، وتنبع أهمية الحاكمية المؤسسية في البنك من أنها توفر اساساً لتطوير الاداء والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم الثقة في أنشطة البنك كمتلقي لأموال المودعين والمسهمين، ولتمكنه من المسهمة بنجاح في تطوير الجهاز المصرفي الأردني، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.

إذ تركز الحاكمية المؤسسية كما وردت في التقرير السنوي للبنك المركزي (2008) على الأمور التالية:

- **العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (المسهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين والسلطات الرقابية).**
- **الشفافية والإفصاح بشكل تمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وظيفة البنك وآدائه المالي.**
- **المساءله في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذيه ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمسهمين، ومجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.**
- **المسؤولية من إذ الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.**

9. اشار البنك المركزي الأردني لطمأنة البنوك التجارية الأردنية والأطراف ذات العلاقة بأن نسبة السيولة النقدية لا تزال مرتفعة وأعلى من النسب القانونية المفروضة من البنك المركزي على هذه البنوك إذ وصلت (141%)، وكذلك أشار البنك المركزي إلى إرتفاع نسبة كفاية رأس المال وتجاوزها كل من النسب المفروضه من قبل البنك المركزي والحد الأدنى المطلوب وفقاً لقررات (بازل II) مما يعزز ثقة المتعاملين بالجهاز المصرفي الأردني.

10. أصدر البنك المركزي تعليمات تتعلق بمكافحة غسل الأموال لتجنب الممارسات والسياسات المصرفية غير السليمة.

11. كشف محافظ البنك المركزي الأردني عن توجه البنك المركزي لإعداد تعليمات تحصر وتحدد أسس الإستحواذ على حصص في البنوك المحلية بإذ لاتزيد عن نسبة 10% من قبل أي مستثمر وان تكون هذه النسبة مربوطة ومرهونة بموافقة البنك المركزي.

افاق المستقبل : رغم أهمية الدور الذي قام به القطاع المصرفي الأردني في إدارة وتخفيف تداعيات الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية على الإقتصاد الأردني ، إلا أن هذا التخفيف لم يستكمل بعد، ولا يزال الأمر يحتاج ألى سلسلة متتابعة من الإجراءات لمجابهة تبعات هذه الأزمة .

إذ نلاحظ أن الاقتصاد الأردني يعاني من الاتي :

- **الدين العام مستمر في الإرتفاع إذ وصل في نهاية عام 2010 إلى 11.03 بليون دينار، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 12 بليون دينار في نهاية عام 2011**
- **عجز في الموازنة العامة في حدود 1.1 بليون دينار**
- **الإحتياطي الأجنبي يفقد 1.2 بليون دولار خلال عام 2011**
- **مؤشر بورصة عمان يهبط ويسجل أدنى مستوى في 7 سنوات**
- **تراجع الطلب على العقارات لنقص السيولة النقدية لدى الأفراد والشركات**

- يتأثر الإقتصاد الأردني سلبيا بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية المضطربة التي تسود حاليا في الوطن العربي والعالم الخارجي
- عوامل أخرى متعلقة بالفقر والبطالة والتضخم

ولمعالجة ما هو مذكور أعلاه أو التخفيف منها فإن الكثير من الإقتصاديين والمحللين الأردنيين ،(ومع إتفاقي معهم) فإنهم يقترحون ما يلي :

- تطوير البنية التحتية الملائمة للتمويل الإسلامي ، فهذا العامل يدعم بالتالي عملية تطوير وتنمية القطاع المصرفي الأردني ، و من ثمّي تحفيز وتنشيط وتنمية الإقتصاد الأردني.
- توفير نوافذ تمويلية من البنوك المتخصصة لتمويل مشاريع القطاع الصناعي ، ومشاريع القطاع الزراعي ، فهذا من شأنه يساعد على إنشاء مشاريع إنتاحية ، فضلا عنإيجاد فرص لتوظيف المواطنين الأردنيين
- إجراء تعديلات على التشريعات الناظمة للقطاع المصرفي الأردني لتحفيز البنوك الأردنية لتنشيط عملات الإقراض للمشاريع الإنتاجية التي تدر دخلا ماليا يدعم الإقتصاد الأردني.
- أن يقوم البنك المركزي الأردني بتحفيز البنوك الأردنية على توسيع التمويل للقطاعات الإنتاجية من خلال تحرير بعض الإحتياطيات الإلزامية المفروض على هذه البنوك.

الفصل الثالث: التحليل الإحصائي – نتائج الدراسة

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف إنعكاسات أثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية.

ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة مكونة (112) موظف من العاملين في دوائر التسهيلات والائتمان ومدراء فروع للبنوك التجارية الأردنية وفيما يلي عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية:

السؤال الأول:

ما دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإيجاد الأهمية النسبية لكل فقرة من الفقرات والجدول (2) يبين نتائج السؤال الأول.

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
3	تراجع حجم نشاط البنوك الأردنية في مجال منح القروض الشخصية جراء الأزمة المالية.	4.60	0.51	92.00
14	تفعيل أدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك الأردنية.	4.60	0.53	92.00
13	تفعيل الرقابة الوقائية لمجابهة الأزمة المالية وتطوراتها	4.52	0.60	90.40
2	قامت البنوك الأردنية بتخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال الاستغناء عم بعض الموظفين لديها جراء الأزمة المالية.	4.20	0.40	83.93
15	تجاوبت البنوك الأردنية مع الرقابة التي فرضها البنك المركزي	4.02	0.59	80.40
12	ارتفعت نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك الأردنية بسبب توقف العملاء عن تسديد قروضهم جراء الأزمة.	3.57	0.53	71.43
11	تأثرت السيولة النقدية لدى البنوك الأردنية جراء عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم وجراء جدولة القروض عليهم.	3.54	0.50	70.89
25	تجاوبت البنوك الأردنية مع التعليمات الخاصة بإدارة تداعيات الأزمة المالية.	3.52	0.67	70.36
10	تحفظت البنوك الأردنية في منح تسهيلات مصرفية جديدة للعملاء جراء الأزمة المالية العالمية.	3.51	0.55	70.18

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
8	تأثرت البنوك الأردنية سلبيا بسبب منحها قروض لعملائها مقابل الرهونات العقارية.	3.50	0.50	70.00
6	انخفضت قيمة أسهم البنوك الأردنية انخفاضا ملحوظاً في سوق عمان المالي.	3.48	0.50	69.64
20	تتشدد البنوك الأردنية في إعطاء القروض الشخصية وإصدار بطاقات الائتمان.	3.43	0.65	68.57
7	تأثرت البنوك الأردنية سلبياً جراء الأزمة العالمية بسبب عدم مقدرة العملاء على تسديد قروضهم في موعدها.	3.41	0.49	68.21
9	تأثرت البنوك الأردنية سلبيا بسبب منحها قروض لعملائها مقابل ضمانات رهن الأسهم.	3.41	0.49	68.21
5	خسرت البنوك الأردنية جزء كبير من استثماراتها الأجنبية بالخارج جراء الأزمة.	3.40	0.61	68.04
23	وضعت البنوك الإستراتيجية الأردنية استراتيجيات مناسبة لمجابهة الأزمة المالية.	3.38	0.62	67.50
17	التزمت البنوك الأردنية بمقررات بازل وتعليمات البنك المركزي بخصوص كفاية رأس المال وإدخال الشريك الاستراتيجي.	3.35	0.72	66.96
22	رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي مرتفعة في ظل الأزمة المالية.	3.34	0.64	66.79
24	إتباع سياسات متشددة في إدارة التسهيلات الائتمانية.	3.34	0.70	66.79
16	لم تلتزم التزمت البنوك الأردنية بتعليمات خفض سعر الفائدة	3.32	0.51	66.43
18	قام البنك المركزي بوضع ضوابط جديدة للبنوك الأردنية جراء الأزمة المالية.	3.30	0.81	66.07
19	تطلب البنوك الأردنية من عملائها تقديم ضمانات كافيه مقابل القروض.	3.30	0.77	66.07
21	حجم الاستثمارات المالية للبنوك الأردنية في الخارج مرتفعة مقارنة بودائعها في ظل الأزمة المالية.	3.26	0.48	65.18
4	تراخت البنوك الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها، وبدون الحصول على ضمانات كافيه	3.02	0.50	60.40
1	تعاونت البنوك الأردنية مع عملائها المتضررين بالأزمة المالية بجدولة قروضهم	2.58	0.82	51.61

يتضح من الجدول (2) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.58-4.60) وأن أعلى المتوسطات الحسابية كانت للفقرة "تراجع حجم نشاط البنوك الأردنية في مجال منح القروض الشخصية جراء الأزمة المالية"، و"تفعيل أدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك الأردنية"، والتي بلغت المتوسطات الحسابية لكل منهما (4.60)، كما أن من ابرز جوانب تعامل قطاع البنوك مع الأزمة المالية ما تمثل في "تفعيل الرقابة الوقائية لمجابهة الأزمة المالية وتطوراتها" والذي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.52) إلى جانب " قامت البنوك الأردنية بتخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال الاستغناء عم بعض الموظفين لديها جراء الأزمة المالية" والتي حازت على متوسط بلغ (4.20). كذلك كما حصلت الفقرة " تجاوبت البنوك الأردنية مع الرقابة التي فرضها البنك المركزي" والتي بلغ متوسطها الحسابي (4.02)، وقد بلغ المتوسط الحسابي " ارتفعت نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك الأردنية بسبب توقف العملاء عن تسديد قروضهم جراء الأزمة" (3.57)، كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة " تأثرت السيولة النقدية لدى البنوك الأردنية جراء عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم وجراء جدولة القروض عليهم" (3.54). أما اقل المتوسطات الحسابية فقد كانت للفقرات " قام البنك المركزي بوضع ضوابط جديدة للبنوك الأردنية جراء الأزمة المالية" والتي بلغ متوسطها الحسابي (3.30)، كما حصلت الفقرة " تطلب البنوك الأردنية من عملائها تقديم ضمانات كافيه مقابل القروض" على متوسط حسابي 3.30)، أما الفقرة " حجم الاستثمارات المالية للبنوك الأردنية في الخارج مرتفعة مقارنة بودائعها في ظل الأزمة المالية" والتي بلغ متوسطها الحسابي (3.26) أن المتوسط الحسابي للفقرة " تراخت البنوك الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها، وبدون الحصول على ضمانات كافيه" والذي بلغ (3.02)- وان ادنى المتوسطات جميعا فقد كان للفقرة "تعاونت البنوك الأردنية مع عملائها المتضررين بالأزمة المالية بجدولة قروضهم" والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.58).

السؤال الثاني: هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير الخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية وإجراء تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدولين (3،4) بينان نتائج ذلك.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير الخبرة.

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري
اقل من 5 سنوات	83.71	8.29
5-10 سنوات	86.56	8.86
10 سنوات فأكثر	86.63	9.22

جدول (4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختلاف تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير الخبرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة
بين المجموعات	195.26	2	97.63	1.27	0.29
داخل المجموعات	8386.02	109	76.94		
المجموع	8581.28	111			

يتضح من الجدول (4) أن قيمة الإحصائي (ف) بلغت 1.27 بمستوى دلالة 0.29 وهي اكبر من 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير الخبرة.

السؤال الثالث: هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية وإجراء تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدولين (5،6) بينان نتائج ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير المؤهل العلمي

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري
دبلوم	87.00	7.97
بكالوريوس	86.18	8.98
دراسات عليا	83.29	8.31

جدول (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف لتصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة
بين المجموعات	156.73	2	78.37	1.01	0.37
داخل المجموعات	8424.54	109	77.29		
المجموع	8581.28	111			

يتضح من الجدول (6) أن قيمة الإحصائي (ف) بلغت 1.01 بمستوى دلالة 0.37 وهي اكبر من 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

السؤال الرابع: هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية وإجراء تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدولين (7، 8) بينان نتائج ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير المستوى الوظيفي

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري
موظف تسهيلات	86.84	8.27
رئيس قسم تسهيلا	84.43	9.49
مدير فرع	83.79	9.14

جدول (8)

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختلاف تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير المستوى الوظيفي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة
بين المجموعات	189.94	2	94.97	1.23	0.30
داخل المجموعات	8391.34	109	76.98		
المجموع	8581.28	111			

يتضح من الجدول (8) أن قيمة الإحصائي (ف) بلغت 1.23 بمستوى دلالة 0.30 وهي اكبر من 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي عن دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي.

الفصل الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي كما يلي :

النتائج:

1- تراجع حجم نشاط البنوك الأردنية في مجال منح القروض للشركات والأفراد في بداية الأزمة المالية العالمية ، مما أثر سلبا على إنتاجية القطاعات الإقتصادية الأردنية المختلفة، ثم عادت بتوسيع منح التسهيلات المصرفية تحت عدة أسباب ومنها خشية هذه البنوك من تراجع أرباحها. علما بأن هامش الفائدة لدى البنوك الأردنية بين أسعار الفائدة على الودائع من جهة(4%) ، وأسعار الفائدة على منح القروض(9%) عاليا وهوغير عادل ويميل لصالح البنوك عل حساب المواطنين والشركات الأردنية.

2- إرتفاع نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك الأردنية نسبة للديون بشكل عام بسبب التراخي والتسابق فيما بينها في منح التسهيلات ، وبدون دراسة وافية.وبسبب توقف العملاء عن تسديد قروضهم جراء الأزمة، كما تأثرت السيولة النقدية لدى البنوك الأردنية جراء عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم وجراء جدولة القروض عليهم.

3- قامت البنوك الأردنية بتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية، وتصويب أخطائها السابقة ، وذلك إما بطلب ضمانات كافية، أو تخفيف السقف الائتماني بما يتناسب مع الضمانات المتوفرة لد ى العملاء، بإذ تقلل من مستوى المخاطر وضعف قدرة العملاء على السداد.

4- لجأت البنوك الأردنية إلى تفعيل الرقابة الوقائية لمجابهة الأزمة المالية وتطوراتها، من خلال تطبيق تعليمات الحوكمة، وتطبيق مقررات بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال والتقليل من مستوى المخاطر.

5- لجأت البنوك الأردنية إلى تخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال الاستغناء عن بعض الموظفين لديها جراء الأزمة المالية، على اعتبار أن مثل هذه الإجراءات تخفف من مستوى المصاريف المباشرة والتي تحتاج سيوله نقدية، في الوقت الذي كانت فيه بعض البنوك تواجه أزمة في توفير السيولة النقدية.

6- وفي سياق تعامل البنوك الأردنية مع الأزمة المالية نجد أنها تجاوبت مع تعليمات البنك المركزي الخاصة بإدارة تداعيات الأزمة المالية.العالمية.

7- ضعف المسئوؤلية الإجتماعية للبنوك الأردنية إتجاه العاملين، والعملاء ، وإتجاه المجتمع الأردني بشكل عام.

وفي ضوء ما تقدم نجد أن البنوك الأردنية ركزت في تعاملها على تفعيل أنظمة الرقابة، وإدارة المخاطر، والتشدد في إجراءات منح القروض وطلب الضمانات، مما أدى إلى ضعف ضخ السيولة النقدية المطلوبة من عملاءهذه البنوك، الأمر الذي أسهم سلبا على مستوى النشاط الاقتصادي في الأردن. وهذا الأمر يحتاج إلى تشريعات ناظمة للقطاع المصرفي الأردني ، علما بأن البنك المركزي الأردني قام ويقوم حاليا (مشكورا) بدوره الملحوظ والمتميز لدعم وتنمية الإقتصاد الأردني ليتمكن من مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية من جهة، ومواجهة العوامل الإقتصادية والعوامل السياسية الحالية غير المستقرة في العاتم العربي والعالم الخارجي.

التوصيات

لغايات تجنب أثار الأزمة المالية ولإقتصادية العالمية على البنوك التجارية العاملة في الأردن، ولهدف إستمرار نشاطها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية والنهائية بنجاح، ولغايات تحفيز وتنشيط التنمية الإقتصادية الوطنية فإني أوصي بما يلي:

1.إستمرار البنك المركزي الأردني بدوره الفعال والملحوظ في الرقابة المصرفية على البنوك التجارية و لا سيما فيما يتعلق بالإستثمارات الأجنبية لهذه البنوك خارج الأردن، وذلك لتجنب اثار الأزمات الإقتصادية السلبية على هذه البنوك وعملائها وعلى الإقتصاد الوطني بشكل عام.

2.التأكيد على تطبيق الحاكمية المؤسسية على البنوك التجارية.وتشغيل السيولة النقدية الفائضة لديها وبشروط تحقق النتائج الإيجابية لها وللعملاء المقترضين.

3. أن يحث البنك المركزي الأردني البنوك التجارية الأردنية على تحقيق كافة أنواع الرقابة و لا سيما الرقابة الإستراتيجية للتأكد من أنها تحظى بعلاقات جيدة وفعاله مع البيئة الخارجية والداخلية لها.

4. أن تستمر البنوك التجارية في إدارة المخاطر لديها، فيما يتعلق بالتسهيلات الإئتمانية، وتفعيل الإدارات المتخصصة بذلك وتزويدها بالموارد البشرية المؤهله والمتخصصة في هذا المجال ورفع تقاريرها باستمرار للإدارة العليا لمراقبة عمليات الصرف للقروض على اسس مدروسه وموضوعية وأن تقوم بإجراء التحليل الإئتماني اللازم سواء أكان:

أ) التحليل النوعي: ويشمل إدارة الشركات المقترضة ومدى كفاءة هذه الإدارة في إدارة أعمالها بما يحقق رسالتها وأهدافها الإستراتيجية.

وإيجاد ما يسمى بالإنذار المبكر لمراقبة البيئة الخارجية والبيئة الداخلية لهذه البنوك.

ب) التحليل الكمي: ويشمل تحليل البيانات المالية للشركات المقترضة والتأكد من أن هذه البيانات صحيحة وتعكس بصدق المركز المالي لهذه الشركات.

5. الحصول على ضمانات كافية مقابل التسيهلات الإئتمانية المصروفة، ومراقبة قيم هذه الضمانات باستمرار للتأكد من أنه عند تسييل هذه الضمانات أن تكون قيمتها السوقية تغطي قيمة القروض المصروفة للعملاء.

6. إستمرار البنك المركزي الأردني بمنح سلف للبنوك الأردنية ، لتقوم هذه البنوك بإعادة إقراضها لمشاريع القطاع الصناعي ، و من ثمّ يؤدي هذا إلى تنمية الإقتصاد الوطني وتوظيف للعمالة الأردنية .

7. تطوير البنية الثحتية الملائمة للتمويل الأسلامي ، وذلك بإقرار مشروع قانون الصكوك الإسلامية ، لإتاحة المجال لتوظيف السيولة المرتفعة جدا لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن ، وإستخدام هذه السيولة النقدية في تمويل المشاريع الإقتصادية الكبرى .

8. تعديل التشريعات والقوانين الإقتصادية إذما يلزم لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية والتطورات السياسية والإقتصادية الطارئة وغير المسقرة في العالم العربي والعام الخارجي .

9. إستمرار الحكومة ومن خلال البنك المركزي بضمان ودائع العملاء ، لبث روح الثقة لدى عملاء البنوك.

10. الإستمرار بتبنى الحكومة ومن خلال البنك المركزي الأردني لحزم من الإجراءات لتعزيز الثقة بالنظام المالي والمصرفي في الأردن والحد من المضاربات السلبية، وكذلك استمرار تحفيز البنوك الأردنية على تمويل المشاريع الإقتصادية المختلفة ، من خلال تحرير الإحتياطيات الإلزامية لهذه البنوك.

11. ضرورة مطالبة البنوك التجارية الأردنية بتحمل مسئوؤليتها الإجتماعية إتجاه المجتمع الذي تعمل به، وكذلك إتجاه البيئة، وإتجاه العامليين لديها ، وإتجاه عملائها ،والعمل على تحفيز وتنمية الإقتصاد الوطني والتقدم الإجتماعي.

<u>المراجع:</u>

1. **دودين،أحمد يوسف(2010)، إدارة الأزمات الدولية المالية والإقتصادية، ط1،دار جليس الزمان، عمان، الأردن**
2. **التقرير السنوي لجمعية البنوك في الأردن(2007)، عمان، الأردن.**
3. **التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني (2008)، عمان، الأردن**
4. **جاد الله، محمود(2008)، إدارة الأزمات، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.**
5. **عباد، جمعة محمود(2009)، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية أثارها المتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، جامعة إل البيت، كلية إدارة الإعمال، المفرق، الأردن.**
6. **العباس، بلقاسم(2007) مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الكويت.**
7. **المرصد الاقتصادي (2008) اثر التقلبات الاقتصادية على أسواق الدول النامية، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.**
8. Lin, Justine Yifu (2008) " The impact of the financial crisis on developing countries, Korea development institutes, Seoul, October 31, 2008
9. Choudhair, Nidhi (2009) Global recession and its impact on Indian financial market , article #177, V3(4), Reserve Bank of India, Kolkata